العلامة اللغوية وأبعادها التداولية في الفكر اللغوي العربي

أمال أورابح
جامعة الجزائر 2 - الجزائر
amel.ourabah@univ-alger2.dz

تاريخ الاستلام: 2022/10/02 تاريخ القبول: 2023/03/26

ملخّص:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى ترسيخ المفاهيم اللسانية الحديثة في التراث اللغوي العربي، بتأصيل واحدة منها وهي العلامة اللغوية، وذلك بتسليط الضوء عليها وعلى تجلياتها وأبعادها عند علماء اللغة العرب وضعا واستعمالا، بغية المقاربة بين الدراسات اللغوية القديمة والدراسات الحديثة في مجال اللسانيات بمختلف مستوياتها؛ فقد أثبت اللغويون العرب القدامى مدى أهميتها في تراثنا اللغوي العربي وضعا واستعمالا في تأدية المعاني حقها، موضحين من خلال اهتمامهم وتحليلهم لها قيمتها داخل التركيب اللغوي وخارجه في مختلف علوم اللغة العربية ومستوياتها أيضا. حيث تميز تحليلهم بالدقة والعمق في الطرح، وذلك نابع من طبيعة اللغة ذاتها وخصائصها التي تتميز بها.

الكلمات المفتاحية :

العلامة اللغوية - الأبعاد التداولية - الفكر اللغوي العربي.

المؤلف المراسل: أمال أورابح، البريد الالكتروني: amel.ourabah@univ-alger2.dz

Le signe linguistique et ses dimensions pragmatiques dans la pensée linguistique arabe

Résumé:

Nous visons à travers cette étude à consolider les concepts linguistiques modernes dans le patrimoine linguistique arabe, en enracinant l'un d'entre eux, le signe linguistique, en éclairant celui-ci et ses manifestations et dimensions pour les linguistes arabes en termes de statut et d'usage, afin de rapprocher les études linguistiques anciennes et les études modernes dans le domaine de la linguistique à divers niveaux. Les anciens linguistes arabes ont prouvé l'étendue de son importance dans notre patrimoine linguistique arabe, à la fois en termes de statut et d'utilisation, en remplissant ses significations légitimes. Leur analyse était caractérisée par la précision et la profondeur de la soustraction, et cela découle de la nature de la langue elle-même et de ses caractéristiques.

Mots clés:

Signe linguistique - Dimensions pragmatiques - Pensée linguistique arabe.

The linguistic sign and its pragmatic dimensions in Arabic linguistic thought

Abstract:

We aim through this study to consolidate modern linguistic concepts in the Arab linguistic heritage, by rooting one of them, the linguistic sign, by shedding light on it and its manifestations and dimensions for Arab linguists in terms of status and use, in order to approximate between ancient linguistic studies and modern studies in the field of linguistics in various their levels. The ancient Arab linguists proved the extent of its importance in our Arabic linguistic heritage, in terms of status and use, in fulfilling its rightful meanings. Their analysis was distinguished by its accuracy and depth in the subtraction, which stems from the nature of the language itself and its characteristics.

Keywords :

Linguistic sign - Pragmatic dimensions - Arabic linguistic thought.

مقدّمة

يعد اللغوي **فرديناند دي سوسور**»، رائد اللسانيات البنوية، حيث شكلت آراؤه ومفاهيمه التي توصل إليها منعطفا حاسما في تاريخ الدراسات اللغوية لما تركه من مسائل وأفكار ومبادئ جديدة وجّهت حركة البحث اللساني نحو العلميّة، إذ إليه يعود الفضل في دراسة اللغة وفق منهج بنوي ووصفي، مقرًّا بدراستها دراسة علمية وموضوعية.

إلاّ أنّ، بداية النظر في اللغة من حيث هي ظاهرة طبيعية في الإنسان قد بدأ منذ القدم، حيث اهتم اللغويون بها، لما رأوا فيها من أهمية كبرى في عملية التواصل وإقامة أسس التبادل الخطابي؛ ولكن، مع تقدم الزمن ازداد أمر الاهتمام باللغة أكثر فأكثر، خصوصا لدى دي سوسور الذي كانت محاضراته التي ألقاها ذات بصمة كبيرة في مجال اللغويات بشكل عام والبحث اللساني بشكل خاص؛ فقد أثبت من خلال دراسته للغة أنها عبارة عن نظام، وأنّ هذا النظام ما هو إلا بنية لغوية متلاحمة العناصر. وقد قاده البحث فيها إلى التوصل إلى مجموعة من الأفكار اللغوية التي بلورت فيما بعد البحث حولها، إذ في دراسته لها انطلق منها وإليها معتبرا إيّاها منظومة قائمة على سلسلة من العناصر المتماسكة. وقد انصّبت جهوده على جملة من المبادئ والأسس ذات الطابع الثنائي كـ: اللغة والكلام -التزامن والتعاقب- الثبوت والتغير ، كما تنبه أيضا إلى أنّ اللغة نظام من الإشارات التي تعبر عن اللغة، والتي اصطلح على تسميتها بالعلامة اللغوية (le signe linguistique)، هذه الأخيرة عبارة عن محصِّلة ارتباط بين الدال والمدلول.

إنّ هذه الثنائية المشار إليها نجد لها جذورا في التراث اللغوي العربي، حيث اهتم أسلافنا بمسألة الدال والمدلول (العلامة اللغوية)، بالنظر إلى طبيعة العلاقة بينهما وكيفية اختيار اللفظ المناسب للمعنى المناسب، وكيف أنّ لكل لفظ دلالة خاصة في السياق الذي يرد فيه.

وعليه، فإننا قد اخترنا من خلال مقالنا هذا الحديث عن **العلامة اللغوية**، محاولين الإجابة عن الإشكالية الآتية: فيم تجلت العلامة اللغوية عند علماء اللغة العرب وضعا واستعمالا؟

وتفرعت عنها مجموعة من التساؤلات المتمثلة في:

- ضمن أي مجال تم تداولها؟ وهل هناك تقاطع أو تشابه أو اختلاف بين اللسانيات الحديثة والفكر اللغوي العربي القديم في دراستها؟

وبغية الإجابة عنها افترضنا ما يلي:

- يتقاطع البحث اللساني الحديث مع الفكر اللغوي العربي

- لا يتقاطع البحث اللساني الحديث مع الفكر اللغوي العربي

ولمعالجة هذه الإشكالية وتثبيتا لصحة الفرضيات أو نفيها قمنا بتتبع المنهج الوصفي الاستقرائي والمنهج المقارن، هادفين من خلاله إلى إثبات جهود العرب القدامى وترسيخها في مجال البحث اللساني.

1. دي سوسور وفكرة الدليل اللغوي

تعد اللغة التي نتواصل بها في نظر دي سوسور نظاما من الأدلة التبليغية، تؤلفه مجموعة من العناصر اللغوية: الصوتية- الصرفية- النحوية- والتركيبية. ومن ثم، فإنّ هذا النظام البنوي يتكون من مجموعة معينة من الثنائيات المتقابلة، أحد هذه الثنائيات: ثنائية الدال والمدلول، وهما يشكلان عنده بما يعرف **بالدليل اللغوي** أو العلامة اللغوية **(le signe linguistique).**

والواقع، إنّ فكرة الدليل اللغوي قد عُرفت عند العرب قبل دي سوسور نفسه، إذ بالعودة إلى معجم لسان العرب لابن منظور مادة (دلل) نجد أن مفهوم الدليل عنده هو كل ما يُستدل به. يقول موضحا مفهومه: «الدليل: هو ما يُستدل به، والدليل: الدال. وقد دّلّه على الطريق، يدله دَلاّلة ودِلاّلة. وأدِّلة: هو جمع دليل، أي بما قد علموا فيدلون عليه الناس»)ابن منظور، د، ت، لسان العرب، ص 1414)

أما دي سوسور فيذهب إلى القول بأن الدليل اللغوي أو العلامة اللغوية عبارة عن اتحاد بين الدال والمدلول أي بين الصوت والصورة (cours de linguistique générale, p 27)، فهما عنده وجهان لعملة واحدة حيث لا يمكن الفصل بينهما. ومفهوم الدال (signifiant) يتجلى في كونه عبارة عن تلك الصورة الصوتية المسموعة (image acoustique) للفظ

أثناء تلفظه، «أو هو الجانب المادي للدليل» (رشيد بن مالك، 2000، قاموس مصطلحات التحليل السيميائي، ص 192)، في حين يعكس المدلول (le signifie) تلك الصورة الذهنية المترسخة في الذهن عن ذاك الدال المتلفظ به، أي المفهوم المرتبط بذاك الدال المنطوق به.

2. خصائص العلامة اللغوية عند دي سوسور

يرى دي سوسور أنّ العلامة اللغوية تتألف من مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من العلامات الأخرى، وتتمثل هذه الأخيرة في:

اعتباطية الدليل اللغوي الطبيعة الخطية للدال *الثبات والتغير* العلاقات التركيبية والعلاقات الترابطية. وفيما يلي توضيح لكل خاصية على حدة:

1.2. اعتباطية الدليل اللغوي

يذهب دي سوسور إلى القول بأنّ اللغة عبارة عن منظومة علامات لسانية، وأنّ هذه العلامة اللغوية ذات علاقة اعتباطية، إذ لا وجود لعلاقة حتمية بين طرفيها، وإنما هي علاقة اتفاقية عرفية بين الناس. وكمثال على ذلك أعطى فكرة تمثيلية عن هذه العلاقة التي تجلت في كلمة «أخت»، حيث إن هذه الكلمة لا ترتبط بأي صلة داخلية مع تعاقب الأصوات (أ، خ، ت) (محاضرات في علم اللسان العام، 1987، ص 88)، أو مثلا كلمتي «شجرة» أو «حصان» لا علاقة لهما بالأصوات التالية: **ش، ج، ر، ة/ح، ص، ا، ن**....الخ من الألفاظ، وهذا يعني أن «الإشارة اللغوية ترتبط بين الفكرة والصورة الصوتية وليس بين الشيء والتسمية. ولا يقصد بالصورة الصوتية، الناحية الفيزياوية للصوت بل الصورة السايكولوجية للصوت، أي الانطباع أو الأثر الذي تتركه في الحواس» (دي سوسور، 1985، علم اللغة العام، ص ص 84 - 85)

2.2. الطبيعة الخطية للدال

إنّ الكلام البشري حسب دي سوسور هو ذو طبيعة خطية، بمعنى أن كل عنصر من عناصر تكوينه ينبغي أن يلفظ به على التوالي في سلسلة خطية منطوقة. ومعنى هذا أنّ الدال ذو طبيعة سمعية، إذ هو يجري عبر الزمن وهو ما يجعل الرموز اللغوية تتابع

وتتوالى الواحدة تلو الأخرى مشكلة سلسلة كلامية. ولقد كان دي سوسور أول من أبرز هذه الخاصية، ويعني بها أن الوحدات المكونة للغات الطبيعية تتسلسل في الزمان قبل خط الزمان في الاتجاه الواحد. (علم اللغة العام، ص ص 94-93) إذ لا يمكن أن تجتمع وحدتان في الوقت نفسه وفي الاتجاه نفسه لأن ذلك يحول دون فهم المقصود أي المدلول.

3.2. الثبات والتغير

يرى دي سوسور أنّ من الدوال ما هو ذو طبيعة ثابتة ومدلولاته متغيرة أو العكس من ذلك، الدوال متغيرة والمدلول واحد، وهذا الاختلاف من شأنه أن يعطي فوارق من حيث المدلولات؛ فالدال مع كونه يبدو أنه اختيار بحرية كاملة يمثل الفكرة التي يعبر عنها ثابت ليس حرا بالنسبة للمجتمع اللغوي الذي يستخدمه، وليس لجماهير الناس رأي في الموضوع.

أما التغيير، فإن الزمن الذي يضمن استمرارية اللغة له تأثير آخر مناقض على ما يبدو للتأثير الأول، فهو يدفع إلى التغيير السريع أو البطيء للإشارة اللغوية. (المرجع نفسه، ص ص 90 - 93)، فالإشارة اللغوية تتعرض للتغيير لأنها تملك القدرة على الاستمرارية وإبقاء كيانها، كما أن التغيير يتخذ أشكالا عدة إما صوتية أو معنوية. (المرجع نفسه، ص 93)

4.2. العلاقات التركيبية والعلاقات الترابطية

نظرا للصلة القائمة بين المعاني والكلمات- أي بين المدلولات ودوالها- فقد اتّفق المنطق القديم والألسنية المعاصرة على تمييز علاقات بين الكلمات، وإن كانت الدواعي مختلفة بينهما. فالمناطقة في بحثهم عن هذه الثنائية كان تركيزهم منصبا على البحث في كل الإسنادات الممكنة، مما أدّى إلى أربعة احتمالات ممكنة بين الكلمات ومعانيها هي:

- إسناد كلمة واحدة إلى معنى واحد- إسناد كلمة واحدة إلى عدة معان

- إسناد عدة كلمات إلى معنى واحد- إسناد عدة كلمات إلى عدة معان. (عادل فاخوري، 1980، اللسانيات التوليدية التحويلية، ص 43)

وهو ما سنقف عنده بالنسبة لعلماء العربية، حيث نجدهم قد تناولوا هذه الإسنادات في عدة مواضع من مؤلفاتهم.

3. مظاهر العلامة اللغوية وخصائصها عند علماء اللغة العرب

إنه وبالعودة إلى تراثنا اللغوي العربي، وبالتقصي عمّا تركه لنا أسلافنا من جهود لغوية في مجال البحث في اللّغة، فإنّنا نجد أن **العلامة اللغوية** تتجلى عندهم في مظاهر عدّة من علوم اللّغة العربيّة، وفي مختلف مستوياتها أيضا: الصوتية والصرفية والنحوية والبلاغية والدلالية وضعا واستعمالا، حيث إنّ استقلال هذه العلوم عن بعضها البعض لم يمنع من تداخلها وتكاملها لإعطاء الصورة العامة للغة العربية إزاء كل دال ومدلول فيها، إن على مستوى التركيب اللغوي أو على المستوى الإفرادي. حيث نجد أن علائق اللفظ والمعنى ودرجات وعي أعلام التراث بمستويات هذه العلائق، يمكن إدراجها ضمن منظورين في معاينة هذا التعلق هما كالآتي:

*منظور يستخدم فكرة «**الائتلاف**» في رصد شبكة الصلات بين الدال والمدلول.

*ومنظور أخر يعي فكرة عن البنية، باعتبار أن خلاصة تفاعل وحدات الكلام في نسيج السياق يؤول إلى بنية أو «**هيئة**». (الأخضر جمعي، 2001، اللفظ والمعنى في التراث النقدي، ص 161)

فاللفظ:» هو ما يتلفظ به الإنسان أو في حكمه مهملا أو مستعملا» (الجرجاني الشريف، د. ت، التعريفات، ص 161)، بينما المعنى أو المعاني: «هي الصورة الذهنية من حيث إنه وُضع بإزائها الألفاظ والصور الحاصلة في العقل، ومن حيث إنها تُقصد باللفظ سُميت معنى، ومن حيث إنها تحصل من اللفظ في العقل سميت مفهوما». (المصدر نفسه، ص ص 184 - 185)

ومن ثمّة، فإن العلاقة بين اللفظ والمعنى هي علاقة دلالية قصدية، وهي من أشهر القضايا التي حظيت باهتمام كبير في تراثنا وما تزال تحظى به إلى الآن. «حيث تتكون الكلمة أو أي وحدة لغوية من جانبين أساسيين مهمين لا ينفصل أحدهما عن الآخر، هما: اللفظ والمعنى. كما أن دراسة اللغة في حد ذاتها تعدّ في جانب كبير منها لدراسة العلاقة بين هذين الجانبين» (عبد السلام السيد حامد، 2002، الشكل والدلالة، ص 11)، «ونظرا لأهمية اللفظ والمعنى عموما وارتباطهما بكثير من العلوم ومجالات المعرفة الإنسانية لم

تقتصر دراستهما قديما وحديثا -عند العرب وغيرهم- على مجال اللغة وحده الذي يعد أكثر ميادين العلوم اهتماما بهما» (جون لاينز، 1987، اللغة والمعنى والسياق، ص 16)، بل امتدّ إلى علوم أخرى.

وفيما يلي سنحاول أن نبين كيفية اهتمام علماء اللغة العرب بالعلامة اللغوية في إطار الوضع والاستعمال في مختلف مستويات اللغة وعلومها، وذلك بفصل هذه المستويات كل على حدة.

1.3. في المستوى الصوتي:

من منطلق أنّ اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم مثلما جاء تحديدها عند ابن جني (الخصائص، ص 33) فإنّ اختلاف الأصوات يؤدي إلى اختلاف المعاني وتنوعها، إذ «إنّ الصوت آلة البيان» (الجاحظ، 1998، البيان والتبيين، ص 79)، والبيان هو ما يحقق المدلولات بشكل صحيح ودقيق. والدليل على ذلك قول ابن جني:» الأصوات تابعة للمعاني، فمتى قويت قويت ومتى ضعفت ضعفت، ويكفيك من ذلك قولهم: قطع وقطّع، وكسر وكسّر زادوه في الصوت لزيادة المعنى واقتصدوا فيه اقتصادهم فيه» (المحتسب، ج2، ص 210)، وقد اهتم ابن جني بدلالة الأصوات أيّما اهتمام وأفاض فيها الحديث في كتابه في **(باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني)** موضحا دلالة الكلمات باختلاف الأصوات فيها من جهة ما تستعمله القبائل العربية من أصوات متنوعة مخرجا وصفة، هذه الأخيرة من شأنها أن تعطي الدلالة نفسها أو تغيرها بتقديم الحروف بعضها عن بعض، فتتقارب الحروف لتقارب المعاني وهو باب واسع في اللغة العربية، وممن ذلك نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- «أزّ وهزّ، من ذلك قول تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّآ أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكافِرِينَ تؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ (مريم: 83)، أي تزعجهم وتقلقهم، ففي معنى تهزهم هزّا والهمزة أخت الهاء، فتقارُب اللفظين لتقارب المعنيين. وكأنهم خصوا هذا المعنى بالهمزة لأنها أقوى من الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس من الهزّ، لأنك قد تهز ما لا بال له، كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلك» (ابن جني، الخصائص، ج2، ص 145)

- «ومنه العسفُ والأسَفُ، والعين أخت الهمزة كما أن الأسف يعسف النفس وينال منها، والهمزة أقوى من العين، كما أنّ أسف النفس أغلظ من [التردّد] بالعسف، فقد ترى تصاقب اللفظين لتصاقب المعنيين» (المصدر نفسه، ص 145)

وعليه، فإنّ من شأن اختلاف الأصوات أو الحركات أن يغيّر المعنى وفق الناطقين أنفسهم، يتّضح ذلك من خلال ما جاء توضيحه في (**باب القول في اختلاف لغات العرب**)، أنّ اختلافها يتأتى من وجوه عدة هي:

- اختلاف في الحركات كقولنا: (نَستعين - نِستعين) بفتح النون وكسرها.

- الاختلاف في الحركة والسكون نحو: (معَكم - معْكم)

- الاختلاف في إبدال الحروف، نحو: (أولئك - أولائك) و(صاعقة وصاقعة) وغيرها. (ابن فارس،1997، الصاحبي في فقه اللغة، ص 25) بالإضافة إلى هذا، فقد يبدو في اللغة العربية كذلك وجود علاقات دلالية بين أصوات كثيرة من الكلمات وما تدل عليه، وهي علاقات إمّا طبيعية أو غير طبيعية. أما العلاقات الطبيعية، فمردها إلى محاكاة أصوات الطبيعة (ينظر: الخصائص، ج1، ص 46)، حيث إنّ الكثير من الكلمات الدالة على أصوات الإنسان والحيوان والأشياء وحتى بعض الأفعال التي يُحدثها الإنسان تحاكي محسوس أحداثها، من ذلك: الكلمات الدالة على الأفعال التي يُحدثها الإنسان كالخضم والقضم وهو ما يسميه ابن جني بمقابلة الألفاظ بما يشاكل أصواته من الأحداث، وهو عنده باب واسع، إذ الخضم لأكل الرطب بينما القضم للصلب اليابس. إذ تمّ اختيار الخاء لرخاوتها للرطب، والقاف لصلابتها لليابس، حذوا لمسموع الأصوات على محسوس الأحداث (الخصائص، ج2، ص ص 157 - 158)

في حين تعود العلاقات غير الطبيعية في إطار العلاقة بين أصوات الكلمات ومعانيها إلى مرحلة وضع اللغة، (ينظر ابن جني، الخصائص، ج1، ص 40 وما بعدها) والتي تشمل الظواهر اللغوية الآتية: الترادف والتضاد والنحت والاشتقاق، وهي محل اهتمام فقهاء اللغة الذين ألّفوا معاجم خاصة في اتّحاد الدال وثباته مع اختلاف في المدلولات أو تغيّر في الدال واتّحاد في المدلول على نحو ما سنوضحه في العنصر الموالي.

2.3. في المستوى المعجمي:

تنبّه علماء اللّغة إلى ضرورة الإشارة إلى معاني الألفاظ، وذلك حين أدركوا أنّ لغة العرب فيها من الدوال والمدلولات ما لا يمكن عدّه أو حصره، فجامع واللغة لما خرجوا إلى البوادي لجمع الألفاظ العربية من أفواه العرب الفصحاء البلغاء لاحظوا في جمعهم هذا وجود المتشابه والمختلف والمشترك والغريب والدخيل من كلامهم، فألفوا لأجل ذلك معاجم عامة وأخرى خاصة. فكثرت لذلك المعاجم التي تذكر الدوال وتشرح وتفّصل في المدلولات وفق سياقات ورودها، معتمدين في تأليفهم لهذه المعاجم عدة طرائق في تصنيف الدوال وتبويبها، منها الترتيب حسب مخارج الحروف ككتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ومختصر العين للزبيدي والبارع للقالي وتهذيب اللغة للأزهري، ومنها الترتيب الألفبائي والترتيب حسب نظام القافية وغيرها. أما المعاجم العامة التي اختارت منهجا آخر مختلفا، فنجد فيها اهتماما وشرحا وافيا لما تحويه اللغة العربية من ألفاظ ومعانٍ مختلفة اختلاف السياقات نفسها، وقد كان تركيز هذه الأخيرة على المعاني بشكل كبير، لذا صنفت ضمن معاجم المعاني لأنّ الألفاظ فيها تجمع وتدور حول معنى واحد أو موضوع واحد من ذلك معجم المخصّص لابن سيدة، وكتاب الألفاظ لابن السّكيت ومعجم فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي.

والحديث عن المجال المعجمي يضعنا في إطار فقه اللغة العربية في مستواها الإفرادي ذات الصلة الكبيرة بالمعاني، ممّا أسال حبر الكثير من اللغويين حين رأوا أن بعض الألفاظ لها مدلولات مختلفة حسب القبائل العربية الناطقين بها، وهذا يعكس ثبوتية الدال وتغير المدلول والعكس صحيح. وفيما يلي سنوضح مواضع كل من الدال والمدلول في حالتي الثبات والتغير:

- **اتّفاق في الدّال وتغيّر في المدلول:** ألّف في هذا اليزيدي من خلال مؤلفه **(ما اتّفق لفظه واختلف معناه)**، وهذا النوع من العلاقات يُطلق عليه بـ« **المشترك اللفظي**» وأمثلته كثيرة نذكر مثلا: «الصّدى: العطش، والصّدى: ذكر البوم، والصدى: الصوت الذي يُجيبك من الجبل أو الحيطان، والصدى: الجسد الميّت»

(اليزيدي، 1987، ما اتّفق لفظه واختلف معناه، ص 250)، ويقول ابن جني في السياق ذاته في **(باب في اتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين في الحروف والحركات والسكنات)**»: الصدى: الطائريخرج من رأس المقتول إذا لم يدرك بثأره، والصدى: العطش، والصدى من قولهم: ما يعارض الصوت في الأوعية الخالية، والصدى من قولهم: فلان صدَى مالٍ، أي حسن الرِعية له والقيام عليه» (الخصائص، ج2، ص 93) ونستشهد لذلك أيضا بما جاء عند أبو منصور الثعالبي في مخالفة الألفاظ للمعاني قوله:» العرب تقول: فلان يتحنث أي يفعل فعلا يخرج به من الحنث (وفي الحديث: إنه كان يأتي حراء فيتحنث فيه اللّيالي أي يتعبد» (فقه اللغة، ص 361). كما نجد كذلك اتحادا في اللفظ واختلافا في المعنى في **ظاهرة التضاد** التي ألّف فيها كثيرمن اللغويين كابن السِّكيت والأصمعي وقطرب والسجستاني وابن الأنباري، فقد ورد عن ابن الأنباري أن «**الكأس:** يقال للإناء: كأس وللشراب الذي فيه كأس» (الأضداد، ص 162)، كما يقال الشّف للزيادة وللنقصان. (المصدرنفسه، ص 166)

ومنه أيضا لفظ (منّ) الذي يقال للضعيف وللقويّ، «يقال: قد منّه السّيرإذا جهده وأضعفه، وحبلٌ منين ضعيف، ورجل منين وممنون» (الأصمعي وآخرون، ثلاث كتب في الأضداد، ص 90)

- **تغيّرفي الدّال واتّفاق في المدلول:** ويدخل هذا في إطار **الترادف في المعنى**، أوتقارب وخيرما نستشهد به ما جاء به الرماني في كتابه **(الألفاظ المترادفة أو المتقاربة المعنى)** قوله في فصل **(السروروالجذل):** «السرور، والحبور، والجذل، والغبطة، والبهج، والفرح، والارتياح، والاغتباط، والاستبشار» (الرماني، الألفاظ المترادفة أو المتقاربة، ص 51)، وقوله في فصل غروب الشمس: «غرُبت الشّمس، وذهبت، وغابت، وطفلت، وجنحت، وخفقت، وغارت، وأفلت، ووجَبَت»(المصدرنفسه، ص 67)

غيرأنّ هذه الظاهرة اختلف فيها العلماء منهين إلى وجود دقة في المعاني لكل لفظ تمّ وضعه

للدلالة على معنى، وفي هذا يقول أبوهلال العسكري موضحا دقّة المعاني وخصوصيتها أيضا: «الفرق بين **المساواة والمماثلة**: أن المساواة تكون في المقدارين اللذين لا يزيد أحدهما عن الآخر، ولا ينقص عنه، والتساوي التكافؤ في المقدار، والمماثلة هي أن يسد أحد الشيئين مسد الآخر كالسوادين» (الفروق اللغوية، ص ص 156-155). وقوله أيضا في الفرق بين **الجسد والبدن**: «أن البدن هو ما علا من جسد الإنسان، ولهذا يقال للدرع القصير الذي يلبس فوق الصدر إلى السرة بدن، لأنّها تقع على البدن، وجسم الإنسان كله جسد» (المصدر نفسه، ص 160) وقد يؤدي اختلاف الألفاظ ترتيبا عن طريق القلب اللغوي إلى تأدية المعنى نفسه، فقد جاء عن ابن جني في **(باب الاشتقاق الأكبر)** أن مادة **(ك ل م)** في تقاليبها الستة يدور معناها على القوّة والشدّة، في حين مادة (ق و ل) تدور حول الإسراع والخفّة. (ينظر: الخصائص، ج2، ص ص 134 - 135)

ويمكن أن نلخص ثبات الدال وتغير المدلول أو العكس بما جاء ذكره عند سيبويه في **(هذا باب اللفظ للمعاني)** في قوله: «اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتّفاق اللفظين واختلاف المعنيين... فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو: جلس وذهب، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، نحو: ذهب وانطلق، واتّفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك: وجدتُ عليه من المَوجدة، ووجدتُ إذا أردتُ وجدان الضّالة، وأشباه هذا كثير» (الكتاب، ج1، ص 24)

3.3. في المستوى الصرفي والنحوي:

لا يقل عمل النحويين أهمية عمّا قام به المهتمون بمجال المعاجم اللغوية، من تعريفات وشروح للدوال، فقد كان اهتمامهم باللفظ والمعنى من زاويتين:

***الأولى:** تخص الجانب الصرفي للفظ في بنيته وأحواله المختلفة.

***أما الثانية:** فتمس الجانب النحوي التركيبي للألفاظ ومدى تأثير ذلك على المعنى إمّا بشكل عام أو خاص، لأنّ النحو يضم شقين هما الجانب الصرفي والجانب النحوي التركيبي، خصوصا أنّ علم النحو قديما كان يضم البحث عن النحو والصرف معا دون الفصل بين مباحثهما. غير أن الصرف يدرس اللفظة ويهتم بها وهي مفردة، لتكون على وزن

خاص وهيئة خاصة، فهو «علم بأصول تعرف بها صيغ الكلمات العربية وأحوالها التي ليست إعرابا ولا بناء» (مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، ص 8)

أما النحو فيهتم باللفظة وهي مركبة لتكون على ما يقتضيه منهج العرب في كلامهم من رفع ونصب وجر وجزم أو إبقائها على حالة واحدة (المرجع نفسه، الصفحة نفسها). لذا، يُحدّ بأنّه «علم يبحث عن الكلم من حيث ما يعرض له من تصريف وإعلال وإدغام وإبدال، وهو» إنما أريد به انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع، والتحقير والتكسير، والإضافة والنسب، والتركيب وغير ذلك» (ابن جني، الخصائص، ص 15)

ونبدأ بالجانب الصرفي، المتعلق بمقولة كل زيادة في المبنى تؤدي بالضرورة إلى اختلاف في المعنى بل وزيادة فيه، فالأوزان والصيغ المختلفة كل منها لها معنى خاص ومختلف عن الآخر، يقول عبد القاهر الجرجاني موضحا أهمية الزيادة وقيمتها المعنوية: «كلما زدت شيئا، وجدت المعنى قد صار غير الذي كان عليه» (دلائل الإعجاز، ص 534). ومنه، فإنّ اختلاف المعاني يكون بالزيادة الداخلة على اللفظ، وهذه الزيادة حدّدها علماء اللّغة في أربعة أنواع هي:

أ- الزيادة من أجل الإلحاق

ب- الزيادة بغية المد

ج- الزيادة من أصل الوضع (ابن جني، المنصف لكتاب التصريف، ص 13 وما بعدها)

د- **الزيادة للمعنى:** (المصدر نفسه، ص 15) وهي محور بحثنا، إذ المراد بها زيادة معنى جديد للكلمة المزيدة. والزيادة لا تقع إلاّ على الفعل الثلاثي **(فعل)**، الذي يتّخذه علماء الصرف كأصل في الميزان الصرفي، كما أن الزيادة فيه تكون بحرف أو حرفين أو ثلاث على النحو الآتي ذكره:

-الزيادة بحرف: يكون إما بالهمزة أو التضعيف أو ألف بين الفاء والعين على نحو: (فعل) **أفعل- فعّل- فاعل.** فمن معاني **(أفعل)** نذكر على سبيل المثال لا الحصر: التعدية، يقول ابن جني في **(باب نقض العادة):** «المعتاد المألوف في اللغة أنه إذا كان

فعل غير متعدٍ كان أفعل متعديا، لأن هذه الهمزة كثيرا ما تجيء للتعدية» (الخصائص، ج2، ص 214) وهو رأي ابن الحاجب أيضا حين ذكر: «وأفعل للتعدية غالبا نحو أجلسته» (الشافية في علم التصريف، ص 19)، ومن معانيه أيضا **التضاد في المعنى**، على نحو: «(تَرِبَ) إذا افتقر و(أَتْرب) إذا استغنى» (ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 104). وقد يدل كل من (فعل) و(أفعل) على معنى واحد، فقد جاء عن الجواليقي في كتابه **(ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد)** قوله في باب (الحاء): «حببتُ الرجل وأحببتُه بمعنى واحد، حققتُ الأمر وأحققتُهُ إذا تبينتُهُ، حال الرّجل في ظهر دابته وأحال إذا وهب واستوى على ظهره» (الجواليقي، ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد، ص 34). وقال في موضع أخر في باب (الباء): «يُقال بشرتُ وأبشرتُه وبشّرتُهُ إذا أخبرتُهُ بما يسُرُهُ، فحسُنت بشرة وجهه» (المصدر نفسه، ص 27)

ومن معاني **(فعّل)** بتضعيف العين: **إفادة التكثير** أي الكثرة، يقول سيبويه موضحا في **(هذا باب دخول فعّلت على فعلتُ لا يشركه في ذلك أفعلتُ)**: «تقول: كسرتها وقطعتها، وإذا أردت كثرة العمل، قلت: كسّرته وقطّعته ومزّقته. وقالوا: يُجوّل أي: يُكثر الجولان، ويُطوّف أي يكثر التطويف» (الكتاب، ج4، ص 64) **وإفادة القوّة** « ومن ذلك أنّهم جعلوا تكرير العين دليلا على تكرير الفعل، فقالوا: كسّر، وقطّع، وفتّح، وغلّق. وذلك أنّهم جعلوا الألفاظ دليلة المعاني فأقوى اللفظ ينبغي أن يقابل به قوّة الفعل» (ابن جني، الخصائص، ج2، ص 155)

ومن معاني (فاعل): **المشاركة** في الأمر نحو: «ضاربته، وشاركته، وكارمته، وشاعرته» (ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، ص 20)

- **الزيادة بحرفين:** ويكون بالتاء والألفأو الألف والنون نحو: (فعل) ← **تفاعل - انفعل - افتعل**. وتنحصر معاني **(تفاعل)** في المشاركة في أمرين فصاعدا نحو: «تجاهل، وتغافل»، (المصدر نفسه، الصفحة نفسها). في حين **(انفعل) و(افتعل)** يحققان المعاني الآتية: **المطاوعة**، وذلك نحو: «قولك: كسرتُه فانكسر، وحطمته فانحطم، وحسرته فانحسر. لأن المعنى للمطاوعة مع انفعل وافتعل» (سيبويه، الكتاب، ج4،

ص ص 66-65)

- **الزيادة بثلاثة أحرف:** ويكون بزيادة **(ا س ت)**: فعل - (استفعل) الدالة على **الطلب**، على نحو «استعطيتُك أي: طلبتُ العطيّة، واستعتبتُ، أي» طلبتُ إليه العُتبى. ومثال ذلك: استفهمتُ واستخبرتُ، أي: طلبتُ إليه أن يخبرني»(سيبويه، الكتاب، ج4، ص 70)»، ومن ذلك أنهم جعلوا (استفعل) في أكثر الأمر للطلب نحو استسقى واستطعم واستوهب، واستمنح، واستقدم عمرا، واستصرخ جعفرا «(ابن جني، الخصائص، ج2، ص 153)، أو زيادة (ا و ع) فعل / افعوعل، الدالة على **المبالغة والتوكيد**، مثل: خشُن - اخشوشن، قال الخليل « اعشوشبت الأرض، فإنما يريد أن يجعل ذلك كثيرا عاما، قد بالغ»(الكتاب، ج4، ص 75)، وقد يحمل معنى **الصيرورة** أيضا، حيث يقول سيبويه: «وقالوا في التحول من حال إلى حال هكذا، وذلك [قولك]: استنوق الجمل، واستْتيَسَت الشاة» (الكتاب، ج4، ص 71)

أمّا النحو فيهتم باللفظة نفسها، ولكن داخل السياق التركيبي الذي وُضعت لأجله، ولا يعنيه وجود اللفظة خارج التركيب، لأنّ قيمتها لا تتّحدد إلاّ بوجودها داخل التركيب أي النظم، من خلال العلاقات التركيبية الإسنادية واتّحاد أجزاء الكلام بعضها ببعض، وهو ما يُطلق عليه بالإسناد أو التعالق أو التعليق، وهذا التعليق يتّخذ ثلاث طرائق هي: تعلق اسم باسم/ تعلق الاسم بالفعل/تعلق الحرف بين الاسم والفعل (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 4)

فهذا التعليق بين الألفاظ لا يفيد شيئا من دون معنى لذلك يوضح عبد القاهر قيمة العلاقات التركيبية بين الألفاظ ومعانيها بالقول:«إنما الألفاظ لاتفيد حتى تؤلف ضربا خاصا من التأليف، ويُعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب» (الجرجاني، أسرار البلاغة، ص 4)، وهذه الوجوه تتجلى في الوظائف النحوية كون شرط الكلام عند النحويين هو إفادة **معنى**، يظهر ذلك من خلال قول سيبويه:» ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: الله إلهنا، وعبد الله أخونا» (الكتاب، ج1، ص 21) ومنه، فإن اللفظ لوحده عند النحويين لايُحقق أيّة دلالة إلاّ إذا اقترن بلفظ آخر أحدهما

مسند والثاني مسند إليه أو العكس. كما أنّ للفظة الواحدة داخل الجملة ثلاث دلالات: **لفظية - صناعية ومعنوية**، وأقوى هذه الدلالات هي الدلالة اللفظية، مثل الفعل(قام) يدل لفظه على مصدره، ويدل بناؤه على زمانه، ويدل معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه. (ابن جني، الخصائص، ج3، ص 98) ووضوح هذه الدلائل لا يكون إلاّ عن طريق العلاقات الترابطية بين الألفاظ داخل الجملة، والذي يوضحها هو الإعراب الذي يعطي اللفظ قيمة معنوية أكبر، لذلك اتّجه النحويون في مؤلفاتهم إلى أهمية الإعراب باعتباره مبينا عن المعاني بالألفاظ. (المصدر نفسه، ج1، ص 35)

ولا بدّ من الإشارة أيضا أنّ الإعراب يكون بالعلامات الدالة على المعاني المقصودة للمتكلم، لأنّ الألفاظ تتّحول من حال إلى حال حسب العوامل الداخلة عليها، فتتّخذ على إثرها شكلا لغويا مختلفا من رفع ونصب وجر. وكل شكل من هذه الأشكال إلاّ وله دلالة خاصة به داخل التركيب اللغوي. وهو ما صرّح به عبد القاهر الجرجاني موضحا أنّ: «الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها» (دلائل الإعجاز، ص 28) وهو ما أكدّته كذلك الدراسات الحديثة بهذا الخصوص معتبرة علاقة النحو بالألفاظ علاقة دلالية. (صالح الدين صالح حسنين، الدلالة والنحو، ص 54) وكذا دراسة أخرى اهتمت بالشكل اللغوي الذي تتّخذه الألفاظ - أي العلامات الإعرابية- و مدى علاقتها بالدلالة (ينظر: عبد السلام السيد حامد، 2002، الشكل والدلالة)

ومن منطلق العلاقات الرابطة بين الألفاظ داخل الجملة لتأدية المعاني حقّها، وقف النحويون إزاء كل لفظ في التركيب من جهة شكله ومعناه وفق وظيفته النحوية، فأبانوا عن مفاهيم وحدود الوظائف المعنوية لكل من الفعل والفاعل والمفعول والمبتدأ والخبر، وكذا التوابع من نعت وبدل وتمييز وفضلة. لأنّ لكل لفظ معنى نحوي يحققه بوجوده داخل التركيب.

4.3. في المستوى البلاغي:

إنّ الحديث عن ثنائية اللفظ والمعنى في مجال البلاغة، يؤدي بنا إلى الحديث عنهما كذلك في مجال اللغة بشكل عام، من حيث وظيفتها البلاغية والتواصلية. هذه الأخيرة التي

تتفاوت بتفاوت الشعراء والكُتّاب وفق ما يوظفونه من ألفاظٍ ومعانٍ تؤدي إلى تحقيقها. ما جعل اللغة مرتبطة بالنقد والأدب من خلال ما يتم توظيفه من لفظ ومعنى قصد التبليغ السليم والإفصاح عن المراد. فكانا الشغل الشاغل للأدباء والنقاد منذ القدم لغاية واحدة وهي الارتقاء بالأسلوب الأدبي إلى مستوى أعلى من البلاغة والفصاحة والبيان، التي هي ميزة العرب ومفخرتهم. حيث كان يُحكم على الشعراء والأدباء بهما من خلال الحسّ الفطري والذوق الأدبي؛ فقد أُتّخذ هذان الاثنان – اللفظ والمعنى- معيارا للفصاحة والبلاغة عند العرب القدامى. ومع ظهور القرآن الكريم معجزة الرسول صلى الله عليه وسلم، ازداد أمر الاهتمام بهما أكثر، لأنّ القرآن سحر العرب ببلاغة أسلوبه وبيانه، ما جعل العلماء ينكبون على دراسته للكشف عن سر هذا البيان خصوصا لما تحدوا إلى ذلك.

وإثر ذلك ظهرت العديد من الدراسات اللغوية، منها علم البلاغة الذي يسعى إلى الكشف عن سر الإعجاز أولا، وتأدية المعنى الجميل ثانيا بلفظ فصيح وعبارة فصيحة لها في النفس وقع وأثر عند تلقيه أو سماعه. ومنه، بدأت الملاحظات البلاغية التي كان منطلقها القرآن الكريم والتي أسفرت عن وجود اهتمام بـ: *اللفظ لوحده دون المعنى* المعنى لوحده دون اللفظ* اللفظ والمعنى معا في النظم

فكان اللفظ والمعنى عنصرين أساسيين من عناصر البلاغة العربية ومباحثها بل وشروطها أيضا، كون هذه الأخيرة تشمل المتكلم والكلام والكلمة المفردة. إذ لا تتحقق البلاغة إلاّ من خلال المعاني، لأنها في إحدى تعريفاتها مرهونة بمدى إيصال المعاني للمتلقي، لذلك حدّها الجاحظ في وضوح الدّلالة، (الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص ص 115 - 116) لأنّ كل بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغ، مما جعله يدعو إلى تخيّر اللفظ لأجل حسن الإفهام. (المصدر نفسه، ص 114) كون الكلام يشمل كلا من الألفاظ والمعاني، إذ المعاني أوعية الألفاظ والألفاظ خادمة المعاني.

يقول أبو هلال العسكري موضحا:» الكلام ألفاظ تشمل على معانٍ تدل عليها ويعبر عنها، فيحتاج صاحب البلاغة إلى إصابة المعنى كحاجته إلى تحسين اللفظ، لأنّ المدار على إصابة المعنى» (الصناعتين، ج1، ص 115)

لذا، فإنّ حرص البلاغيين على جودة الكلام أدى بهم إلى الاهتمام به من حيث حسن التأليف وقوة السبك والنظم لفظا ومعنى.

ومنه، تمّ النظر إلى اللفظ الدال على المعنى من زاوية تجريده عن السياق التركيبي من خلال جملة من الشروط المعيارية لفصاحته وهي: -عدم تنافر الحروف وهي مجتمعة- الخلو من الغرابة- عدم مخالفة القياس والنظر إليه وهو داخل السياق التركيبي، حيث يرى عبد القاهر الجرجاني أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما بالضم على طريقة مخصوصة. فقولهم بالضم، لا يصح أن يراد به النطق باللفظة بعد اللفظة، من غير اتصال يكون بين معنييهما (دلائل الإعجاز، ص 394) ودليله على ذلك أن اللفظ الواحد يقع مقبولا في موضع ومكروها في موضع آخر (المصدر نفسه، ص ص 46 - 47)

وها هو يقول في ذلك موضحا: «لا يُتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا ونظما، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتُعمل الفكر هناك، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ وقفوت بها أثارها، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك، لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني، وتابعة لها، ولاحقة بها، وأن العلم بمواقع المعاني في النفس، علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (المصدر نفسه، ص 54). وقوله هذا سابق لفكر دي سوسور في كون اللفظ والمعنى داخل السياق التركيبي ينتظم عبر سلسلة خطية زمنية لتحقيق المعنى المراد.

كما تتّحدد كذلك علاقة اللفظ بمعناه داخل السياق التركيبي عند البلاغيين من معياري الصدق والكذب الذي يدخل ضمن باب الحقيقة والمجاز، لأنّ الكلام العربي عند عبد القاهر ضربان جهة اللفظ والمعنى: «أحدهما: تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ والآخر: لا تصل إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده، ولكن يدلك اللفظ بمعناه في اللغة، ثم تجد لهذا المعنى دلالة أخرى تصل بها إلى الغرض وعلى هذا مدار «الكناية» و«الاستعارة» و«التمثيل»، فهذا هو «المعنى ومعنى المعنى» (الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 262) فقد يكون للفظ معنى يُفهم مباشرة، أو قد يكون

في المعنى معنى آخر غير الذي وُضع له في اللغة فيخرج إلى معنى مجازي لا حقيقي. غير أنّ اتخاذ الشعراء المجاز كوسيلة في التعبير بإفراط وتكلف غير محبذ، لأنه يُخرج الكلام من فصاحته، لذلك أُتّخذ الصدق والكذب معيارا على الجودة والرداءة للكلام العربي، ويتّضح ذلك قول الجاحظ» ومن علم حقّ المعنى أن يكون الاسم له طبقا، بتلك الحال له وفقا، ويكون الاسم، له لا فاضلا ولا مفضولا» (الجاحظ، البيان والتبيين، ج1، ص 93)، والمقصود بالمطابقة مطابقة اللفظ لمعناه في الواقع الخارجي، والذي يمكن المتلقي من تلقيه باستحسان؛ إذ كثرة التكلف في الشعر مذموم وغير مستحب لما يتركه من تأثير سلبي على متلقيه، وهو الأمر الذي استوقف ابن رشيق القيرواني وجعله يخصص له بابا في كتابه **(العمدة في صناعة الشعر)** من خلال **(باب الردّ على من يكره الشعر)** يذم فيه الشعراء الذين يتكلفون في التعبير عن المشاعر والأحاسيس أو الأخبار، التي تجعل المتلقين يستنكرون ويستقبحون ما فيها من أخبار كاذبة لا صادقة، مستدلا على ذلك بما جاء على لسان رسول الله عليه الصلاة والسلام أفصح العرب بقوله: «روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إنما الشعر كلام مؤلف فما وافق فيه الحقّ منه فهو حسن وما لم يوافق الحقّ منه فلا خير فيه» (العمدة، ج1، ص 9)

من جهة أخرى تظهر كذلك علاقة اللفظ بمعناه كمحسن بديعي، إذ البديع علم من علوم البلاغة الثلاث الذي يعمل على تجميل المعنى من طباق ومقابلة والذي بدوره يعمل على تقوية المعنى من جهة والتأثير على المتلقين من جهة أخرى بفضل جرس اللفظة المضادة، فالطباق من حيث هو محسن بديعي استعمله أغلب الشعراء، وعيا منهم وإدراكا بما يضيفه من عذوبة ووشي وبهاء، إذ بالأضداد تُفهم المعاني (رحيم جمعة الخزرجي وهدى عبد الحميد السامرائي، الطباق في العربية، ص ص 14-10)، كما أن بلاغته ترجع إلى تضافر مجموعة من العوامل وهي:

* «إيضاح المعنى وتأكيده وتقويته
* يضيف الطباق إلى الأسلوب جمالا وبهاء
* قدرته على إثراء التعبير الفنّي بوظائف دلالية جديدة غير متوقعة» (المصيري أحمد،

رؤى في البلاغة العربية، ص ص ص 36-35-34)

ولتوضيح بلاغة الطباق نسوق مثالا عمّا جاء عن أشعر الشعراء وهو امرؤ القيس في قوله:

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدْبِرٍ مَعاً * كَجُلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَيلُ منْ عَلِ

حيث وصف امرؤ القيس فرسه الأصيلة موظفا الطباق ليعبر به عن إعجابه بفرسه في سرعته ويؤكد قوته في الجري، فطابق بين الكرّ والفرّ، والإقبال والإدبار فصنع بذلك صورة تعبيرية فنية قمة في الجمال اللفظي والمعنوي (امرؤ القيس، الديوان، ص 52).

4. الاستنتاج:

خلصنا من خلال هذه الورقة البحثية إلى أن العلامة اللغوية قد حظيت باهتمام كبير جدا في تراثنا اللغوي العربي عبر علوم اللغة العربية المختلفة ومستوياتها أيضا الصوتية والصرفية والمعجمية والنحوية التركيبية، فقد كان علماء العربية سباقين إلى الإشارة إلى ما يلي:

- وجود علاقة اعتباطية في العلامة اللغوية بين الدال والمدلول التي تعود في نظرهم إلى المرحلة الثانية من نشأة اللغة أي مرحلة وضع اللغة.

- وجود الثابت والمتغير في ثنائية الدال والمدلول، وهذا الثبات والتغيّر مرده إلى اختلاف القبائل العربية وضعا واستعمالا، فمن الألفاظ ما هو ثابت ومعانيه مختلفة باختلاف السياقات ومن المدلولات ما هو ثابت والألفاظ مختلفة، وهو الأمر الذي أثرى اللغة العربية جهة الألفاظ والمعاني وجعلها في نماء.

- وجود علاقات تركيبية دلالية بين كل من الدال والمدلول ضمن النظم الذي يقعان فيه.

- أنّ فهم معاني الألفاظ داخل التركيب اللغوي لا يكون إلاّ إذا تمّ اقترانه بما يناسبه من لفظ يربط بينهما معنى.

وهذا إن دلّ على شيء إنمّا يدل على وعي وإدراك العرب القدامى بقيمة العلامة اللغوية وأهميتها داخل التركيب اللغوي وخارجه، سواء أكان ذلك من حيث الدلالات العامة علي

أم الخاصّة، غير أنّ اهتمام اللغويين العرب القدامى بها كان أعمق بكثير من تحليلات دي سوسور، ولعلّ الأمر في ذلك يعود إلى خصوصية اللغة العربية وتميزها بجملة من الخصائص، وهو الأمر الذي أدّى باللغويين إلى سبر أغوارها والكشف عن دقائقها لفظا ومعنى.

- ومنه نستنتج أن العلامة اللغوية تلقاها العلماء بالدراسة قديما وحديثا، غير أن اهتمام اللغويين العرب بها كان متميزا بالدقة والاهتمام في مختلف علوم اللغة ومستوياتها، كونها ذات أبعاد دلالية وضعا واستعمالا سواء داخل التركيب اللغوي أو خارجه.

المراجع:

- **أولا: المصادر التراثية:**
- ابن الأنباري، محمد بن القاسم. (1987). الأضداد. محمد أبو الفضل إبراهيم (محقق). بيروت: المكتبة العصرية.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1998). البيان والتبيين (ط7). القاهرة.
- الجرجاني، الشريف. (د. ت). التعريفات. محمد الصديق المنشاوي (محقق). القاهرة: دار الفضيلة.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1991). أسرار البلاغة. محمود محمد شاكر (معلق). القاهرة: دار المدني.
- الجرجاني ، عبد القاهر (1992). دلائل الإعجاز(ط3). محمود محمد شاكر (معلق). القاهرة: مطبعة المدني.
- ابن الحاجب. (1995). الشافية في علم التصريف. حسن أحمد العثمان (محقق). السعودية: المكتبة المكيّة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د. ت). الخصائص. محمد علي النجار (محقق). المكتبة العلمية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان.(د.ت). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. إسماعيل شلبي (محقق).
- ابن جني ،أبو الفتح عثمان.(1373هـ/1954). المنصف لكتاب التصريف. إبراهيم مصطفى وعبد الله آمين (محققان).
- الجواليقي، أبو منصور. (د.ت). ما جاء على فعلتُ وأفعلتُ بمعنى واحد. ماجد الذهبي (محقق). دمشق: دار الكتب الظاهرية.
- ابن رشيق، أبو علي الحسن. (2000). العمدة في صناعة الشعر ونقد. النبوي عبد الواحد شعلان (محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الرماني، علي بن عيسى. (1987). الألفاظ المترادفة أو المتقاربة المعنى. فتح الله صالح

المصري (محقق). مكتبة الإسكندرية.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (1988). الكتاب (ط3). عبد السلام محمد هارون (محقق). القاهرة: مكتبة الخانجي.
- العسكري، أبو هلال. (د. ت). الفروق اللغوية. محمد إبراهيم سليم (محقق) القاهرة: دار العلم والثقافة.
- _____ الصناعتين: الكتابة والشعر. علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم (محققان). دار إحياء الكتب العربية.
- ابن فارس. (1997). الصّاحبيّ في فقه اللّغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها. أحمد حسن بسج (معلق). بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن منظور. (د. ت)، لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.
- اليزيدي، إبراهيم بن أبي محمد يحي. (1987). ما اتفق لفظه واختلف معناه. عبد الرحمن بن سليمان العثمين (محقق).

ثانيا: المراجع الحديثة:

- الأخضر جمعي. (2001). اللفظ والمعنى في التفكير النقدي والبلاغي عند العرب. دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- جون لاينز. (1987). اللغة والمعنى والسياق. عباس صادق الوهاب (مترجم). بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.
- رشيد، بن مالك. (2000). قاموس مصطلحات التحليل السيميائي للنصوص: عربي- انجليزي- فرنسي. دار الحكمة.
- صالح الدين صالح حسنين. (د. ت). الدلالة والنحو. مكتبة الآداب.
- عادل فاخوري. (1980). اللسانية التوليدية والتحويلية. بيروت: منشورات لبنان الجديد.
- عبد السلام السيد حامد. (2002). الشكل والدلالة: دراسة نحوية للفظ والمعنى، القاهرة، مكتبة المبارك العامة.

- الغلاييني مصطفى. (1993). جامع الدروس العربية (ط 28). عبد المنعم خفاجة (مراجعة). بيروت: المكتبة العصرية.
- فرديناند دي سوسور. (1985). علم اللغة العام. يوئيل يوسف عزيز (مترجم)، مالك يوسف المطلبي (مراجع). بغداد: دار أفاق عربية.
- فرديناند دي سوسير. (1987). محاضرات في علم اللسان العام. عبد القادر قنيني (مترجم)، أحمد حبيبي (مراجعة). دار إفريقيا الشرق.
- امرئ القيس. (د. ت). ديوان امرئ القيس. بيروت: دار صادر.
- المصيري أحمد (د. ت). رؤى في البلاغة العربية: دراسات تطبيقية لمباحث علم البديع. دار الوفاء.

باللغة الأجنبية:

- De Saussure, F. (1990). Cours de linguistique générale. enag éditions